الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة الثقافة وحوار الحضارات

الرقم: 08/5/485/25
التاريخ: 12-6-2025

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية –إدارة الثقافة وحوار الحضارات) أطيب تحياتها الى المندوبية الموقرة (جميع المندوبيات)

بالإشارة الى التعميم رقم 08/8/5/524/23 بتاريخ 4/6/2023 والذي نص على تنفيذ التوصية الأولى الصادرة عن المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول التسامح والسلام والتنمية المستدامة في الوطن العربي" يومي 17-18 أكتوبر 2022، المنعقد برعاية الأمانة العامة بالتعاون مع المجلس العالمي للتسامح والسلام، فقد تم العمل على تشكيل لجنة فنية متخصصة من الخبراء في مجالات التسامح والسلام وحوار الحضارات والقانون الدولي، بهدف إعداد الصياغة المبدئية للإعلان العربي للتسامح والسلام وبعد استكمال أعمال اللجنة الفنية، وإجراء التعديلات اللازمة على مشروع الإعلان، وفقا للملاحظات والمرئيات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال مرحلة الاستطلاع، تم الانتهاء من الصياغة النهائية للإعلان العربي للتسامح والسلام والتنمية المستدامة في الوطن العربي.

وتأتي هذا الإعلان باعتباره وثيقة تأسيسية تهدف إلى تعزيز قيم التعايش السلمي، وترسيخ ثقافة الحوار والتفاهم المتبادل، ودعم جهود تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وحرصا على اعتماد الإعلان رسميا، يُرجى من سيادتكم تحويل الإعلان بصيغته النهائية لإحاطة الجهات المعنية لديكم، وذلك تمهيدًا لعرضه على مجلس جامعة الدول العربية في دورته القادمة 2025 (مرفق الإعلان في صياغته النهائية).

وتغتنم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية –إدارة الثقافة وحوار الحضارات) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار.

ع/ عباس الحاج

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان الجيزة تليفون 25750511 - 25752966 - فاكس 25754794 – 25742315 الرمز البريدي 11642
البريد الإلكتروني central.nmi@las.int الموقع الإلكتروني www.lasportal.org

تقديم

بتاريخ ١٧، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢ نظمت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المجلس العالمي للتسامح والسلام مؤتمراً دولياً رفيع المستوى بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة بعنوان "التسامح والسلام والتنمية المستدامة في الوطن العربي" ووجهت الدعوة للدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة ذات العلاقة بموضوعات التسامح والسلام، وألقى معالي الأمين العام أحمد أبوالغيط كلمة الجامعة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وقد تضمنت تلك الجلسة كلمات عن أهمية التسامح من قداسة البابا الأنبا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وصاحب الغبطة والنيافة البطريرك الكردينال مار بشارة بطرس الراعي الكلي الطوبى بطريرك انطاكية وسائر المشرق للموارنة، ومعالي أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس العالمي للتسامح والسلام.

ثم انعقدت الجلسة الأولى للمؤتمر برئاسة معالي السفيرة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وناقشت موضوع الإعلام ودوره في نشر قيم [redacted] وانعقدت الجلسة الثانية برئاسة معالي الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون البرلمانية المصرية السابق وناقشت موضوع [redacted] الدولية في ترسيخ مبادئ التسامح في المجتمع، وفي اليوم الثاني انعقدت الجلسة الثالثة برئاسة معالي الأستاذ الدكتور محمد مختار جمعة وزير الأوقاف بجمهورية مصر العربية وناقشت موضوع [redacted] والمأمول، ثم انعقدت الجلسة الرابعة برئاسة سعادة السفير فهمي قايد أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر وناقشت موضوع التسامح [redacted] ثم انعقدت الجلسة الخامسة برئاسة سعادة الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة أمين عام اتحاد الجامعات العربية وتناولت [redacted]، وانعقدت الجلسة السادسة والأخيرة برئاسة سعادة الاستاذة الدكتورة هاجر أبو جبل رئيس الجمعية العمومية للتسامح والسلام وناقشت موضوع [redacted]

وقد شهدت جلسات المؤتمر مناقشات ثرية من معالي السادة الوزراء والسفراء ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية والذين أكدوا فيها على ضرورة العمل على نشر قيم التسامح من أجل استدامة السلام، وانتهوا لعدة توصيات أولها إصدار إعلان عربي للتسامح والسلام وعليه قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المجلس العالمي للتسامح والسلام بتكليف عدد من الخبراء بصياغة الإعلان المرفق نصه تنفيذا لتوصيات المؤتمر.

الإعلان العربي للتسامح والسلام

2023

انطلاقاً من تأكيدنا على الالتزام بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أننا قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار؛

والتزاماً بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية الذي يهدف إلى توثيق الروابط بين الدول العربية على أساس احترام سيادتها، وتوجيه جهودها لما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها؛

وانطلاقاً مما ورد في إعلان مبادئ التسامح الصادر عام 1995 وخاصة نصه على أن التسامح ليس واجباً أخلاقياً فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، وهو الفضيلة التي تيسر قيام السلام وتسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب؛

وتأسيساً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛

وقلقاً مما يشهده العالم العربي من نزاعات طائفية وعرقية ومذهبية راح ضحيتها ملايين الأطفال والنساء والشباب، ودُمرت بسببها البنية الأساسية، وهجرت من جرائها ملايين الأسر؛

وإدراكاً لخطر انتشار ظواهر التشدد والعنف والتطرف الفكري، والتي ظهرت بشكل واضح من خلال الواقع الذي تعيشه الكثير من المجتمعات، وانعكست على وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها؛

وتسليماً بأن المواثيق الدولية والقوانين الوطنية الصادرة لمكافحة التميز والعنصرية لن تؤتي ثمارها دون استدامة العمل على تحديث آليات تنفيذها؛

وإدراكاً بأن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب لم تحقق غايتها في تجفيف منابعه، وهو ما يؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهد لمحاربة تلك الآفة؛

وتأكيداً على أنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي ديانة أو جنسية أو حضارة؛

ووعياً بالدور الذي تقوم به الجماعات المتطرفة وذعاة الفرقة في إشعال الحروب الداخلية لتفتيت الدول، وتوسيع نطاق نفوذها، والاستيلاء على ثروات شعوبها؛

وثقتنا بأن استدامة السلام تقتضي العمل على احترام حقوق الإنسان وخاصة الحق في الكرامة الإنسانية وضمان المساواة وعدم التمييز؛

وتسليمنا بأن "العيش معاً في سلام" كشعار وقيمة حضارية وضرورة حياتية يقتضي احترام الرأي والرأي الآخر وقبول الاختلافات والخلافات وحسن الاستماع مع اظهار الاحترام والتقدير للآخرين والعيش في أمان. وأن يتعايش المجتمع رغم اختلافاته وأن يتمتع بالقدرة على الاستماع إلى بعضه البعض ويتبادل الاحترام؛

وثقتنا في قدرتنا على استيعاب الخلافات والقضايا التي تؤدي إثارتها للدخول في صراعات أبدية تدمر الدول؛

وتيقننا بأن التراث الثقافي والحضاري يمكن أن يساهم في استعادة السلام والأمن، إذ أن الإنسان لديه كل القوى الاجتماعية اللازمة لاستعادة السلام بين الأطراف المختلفة سواء كانوا أفراداً أو عائلات أو مجتمعات؛

ورغبتنا في تحقيق الآمال المشروعة للشعوب العربية في التنمية المستدامة لبلداننا وضمان مستقبل آمن لأبنائنا؛

وإيماناً بأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية الرسمية في نشر مبادئ الاعتدال وقيم الوسطية الراسخة في الديانات السماوية؛

وثقتنا في قدرة [redacted] المعطيات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبنا، وحماية قيم التسامح الراسخة في ثقافتنا العربية، ومحاربة مظاهر الكراهية الدخيلة على مجتمعاتنا؛

وتيقننا بأهمية الدور الذي تقوم به [redacted] في محاربة آفة التطرف وزرع قيم التسامح في عقول أبنائنا، وحماية أجيال المستقبل من الوقوع فريسة لقوى التطرف وأعداء السلام والتي تعمل على زرع الأفكار الخبيثة في عقول الأطفال والشباب،

وإيماناً بالدور الذي تلعبه [redacted] المعتمدة من قبل السلطات الوطنية في تعزيز روابط تماسك نسيج المجتمع، وتنفيذ فعاليات من شأنها إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع باعتبار تلك المؤسسات باتت من أقوى أدوات التأثير في عالمنا المعاصر،

• واقتناعاً بأن تمكين الشباب من ممارسة دوراً فاعلا في حياة مجتمعاتهما من شأنه تقديم معالجات حقيقية للعديد من القضايا التي تواجه عالمنا، وذلك اعترافاً بالدور المحوري للنساء في كافة جوانب الحياة؛

وتأكيداً على أن تمكين الشابات من ممارسة دوراً فاعلاً في حياة مجتمعاتهم اضحى أحد الآليات الرئيسية الواجب استخدامها لتنفيذ الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

فأننا نعلن عزمنا على ما يلي:

1. تعزيز الدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية في تهيئة الأجيال الجديدة على التحلي بقيم التسامح والسلام والاخوة الإنسانية ونبذ الكراهية والتطرف والعنصرية والعنف؛
2. تعزيز الدور الذي تقوم به برلماناتنا في اصدار القوانين الوطنية التي تعزز قدرة الدول على مكافحة ممارسات الكراهية والتطرف والعنف والإرهاب؛
3. تعزيز دور البرلمانات الوطنية في اعتماد آليات برلمانية للوساطة السلمية وحل النزاعات والتوترات ذات الطابع الاجتماعي، وإصدار إعلانات وقرارات من طرف البرلمانات لإدانة خطاب الكراهية والتطرف وأعمال العنف.
4. تعزيز توجه البرلمانات الوطنية نحو تشكيل مجموعات عمل برلمانية أو لجان دائمة على مستوى البرلمانات الوطنية تعنى بتعزيز الحوار بين الأديان، تعمل بالتنسيق فيما بينها وبين الهيئات الدينية وممثلي المجتمع المدني.
5. ضمان عدم احتواء المناهج الدراسية لأي أفكار مثيرة للتطرف أو العنصرية أو افكار قائمة على أساس التمييز الديني أو العرقي أو الطائفي أو أي شكل من أشكال التمييز الواردة في المواثيق الدولية الخاصة بمكافحة كافة أشكال التمييز؛
6. العمل على اعتماد مناهج دراسية تعزز التماسك الاجتماعي تتضمن قيم التعايش السلمي والتسامح وحقوق الإنسان الراسخة في ثقافتنا العربية؛
7. النهوض بالتعليم الجامعي لما له من دور هام في التربية على قيم المواطنة والتسامح والمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز؛
8. توجيه البحث العلمي لدراسة أسباب تفشي النزاعات العرقية والطائفية وانتشار مظاهر الكراهية في دولنا، واعتماد سبل نشر قيم التسامح ومبادئ السلام؛

9. مكافحة نشر أو صنع أو توزيع أو حيازة أو تمويل مواد تتضمن أفكار مبررة للتطرف أو العنصرية أو أفكار قائمة على أساس التمييز الديني أو العرقي أو الطائفي أو غيرة من أشكال التمييز المحظورة وفقاً للمواثيق الدولية ذات الصلة؛

10. تعزيز دور المؤسسات الثقافية والاجتماعية في نشر قيم التسامح ومبادئ حقوق الإنسان وتنمية التعاون بين تلك المؤسسات من أجل تنظيم فعاليات مشتركة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتوسيع دائرة نشر تلك القيم والمبادئ؛

11. اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة استخدام وسائل الإعلام في نشر الشعارات والأفكار التي تهدف إلى التحريض على العنف والكراهية، وتنمية دور وسائل الإعلام في نشر قيم التسامح والسلام وتوعية الجمهور بها؛

12. مكافحة استخدام المدارس ودور العبادة والمؤسسات الاجتماعية لنشر الأديان ونشر ثقافة الكراهية؛

13. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم التسامح وثقافة السلام من خلال وضع برامج توعوية ضد التطرف والتشجيع على الحوار والتسامح بين الأديان ومعالجة التعصب الديني والتمييز العنصري وغيرة من أنواع التمييز والكراهية؛

14. تعزيز دور الشباب والشابات في مجال نشر قيم التسامح ودورهما في مكافحة كافة اشكال الكراهية والتطرف والعنف.

15. العمل على خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص وهيئات المجتمع المدني الرسمية بهدف تعزيز المبادرات المشتركة ذات النفع العام والمرتبطة بقيم التسامح والسلام والتعايش.

16. تعزيز التعايش السلمي في الوطن العربي من أجل تقوية الروابط الإنسانية وزيادة الوعي المشترك بالثقافات المختلفة.